محضر الجلسة رقم 513

التاريخ: الاثنين 28 شوال 1427 (20 نوفمبر 2006)

الرئاسة: المستشار السيد مصطفى عكاشة رئيس المجلس.

التوقيت: ساعة وخمس دقائق، ابتداء من الساعة الثانية و55 دقيقة بعد الزوال.

جدول الأعمال: تقديم مشروع قانون المالية للسنة المالية 2007.

****

المستشار السيد مصطفى عكاشة رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيد المرسلين

السيد الوزير الأول،

حضرات السادة والسادة الوزراء،

حضرات السيدات والسادة المستشارين،

أفتتح هذه الجلسة بحول الله وقوته تطبيقا للفصل 255 من النظام الداخلي، هذه الجلسة المخصصة لتقديم مشروع المالية من طرف الحكومة. وأذكر المجلس بأن المجلس سيعقد جلسة أخرى ستخصص للمصادقة والتصويت على بعض المشاريع المبرمجة في هذه الجلسة لهذا اليوم. وبداية أعطي الكلمة للسيد وزير المالية والخوصصة ليقدم مشروع المالية لسنة 2007، فليتفضل.

السيد فتح الله أولعلو وزير المالية والخوصصة:

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على خير المرسلين.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

الزملاء الكرام،

أتشرف بأن أقدم أمام مجلسكم الموقر مشروع قانون المالية لسنة 2007 كما صادق عليه مجلس النواب. وهو المشروع الذي كرست من خلاله الحكومة ما تعمل به بلادنا من إجراءات إصلاحية وما تشهده من بوادر انتعاشة واعدة للجهاز الإنتاجي ومن تطور في حقول العمل الاجتماعي.

فبخطى حثيثة وواثقة وبشجاعة وبعد نظر، تعبئ بلادنا قدراتها من خلال مسلسل من المصالحات التي تعبد الطريق نحو المستقبل، تحت قيادة جلالة الملك محمد السادس نصره الله، فبفضل حرص جلالته على ترسيخ مناخ الثقة في قدرة بلادنا على كسب رهانات اليوم والغد ومواجهة تحديات الانخراط في التحولات المتسارعة للعالم، يراكم المغرب مكاسب أوراش ومشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي سياق تنامي وعي مواطني بمتطلبات تضامن جماعي ملموس، تتعبأ بلادنا للتغلب على مكامن الضعف في ميدان التنمية البشرية.

ففي مغرب اليوم تتجلى دعائم مشروع مجتمعي تنخرط فيه مختلف مكونات الشعب المغربي. وبهذا الانخراط الجماعي تحت ريادة وتوجيهات جلالة الملك تعمل بلادنا من أجل:

- تسوية نهائية لقضيتنا الوطنية، تصون الحقوق الترابية التاريخية للمملكة من خلال مبادرة الحكم الذاتي في إطار سيادة المغرب. المبادرة التي تحفظ لمستقبل المغرب العربي الموحد كافة حظوظه وآفاق تجسيده على أرض الواقع.

فتحية إكبار وإجلال إلى قواتنا المسلحة الملكية على دورها التاريخي تحت قيادة جلالة الملك:

- ترسيخ قيم التضامن والتسامح والتعايش كمساهمة من المغرب والمغاربة في تجاوز واحتواء انزلاق التعصب والتطرف.
- القيام بإصلاحات متتالية في مجالات تدبير قضايانا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تمشيا مع طموحات الشعب المغربي في التقدم.

إن مؤشرات هذا التقدم ملموسة اليوم وعلى مختلف الأصعدة والأنشطة، ولقد سبق لي أن أوضحت ذلك بالأرقام الدالة في مجلس النواب ذلك أن المغرب اليوم يتقدم من حيث:

- تحسن الإطار الماكرواقتصادي عبر التقدم الحاصل في تقوية معدل النمو وانبثاق الادخار والاستثمار وتيسير وسائل التمويل؛
- تقدم مسلسل تنقية الحسابات المالية العمومية ومؤسسات القطاع العام، مما مكن الخزينة العمومية اليوم من موارد دعمت تدخلات السلطة العمومية للقيام بالإصلاحات ومشاريع الاستثمار؛

• توطيد المكاسب وتسجيل تحولات نوعية على مستوى القطاعات المنتجة، وتشجيع توطن قطاعات ومسلكيات جديدة داخل جهازنا الإنتاجي؛

• تطور القدرة الاستقطابية لبلادنا على مستوى تدفق الاستثمارات وعلى صعيد تفعيل اتفاقيات الشراكة؛

• انعكاس ايجابي للمجهودات المنصبة على قضايا التنمية البشرية في ميدان التعليم والتكوين والسكن والتجهيزات الأساسية والصحة والاحتياط الاجتماعي والتقاعد ومواجهة معضلات الفقر والأمية..

إن التقدم المسجل ناجم، ما في ذلك شك، عن تراكمات الإصلاح الذي أدخل على نمط التدبير العمومي، وخاصة ما تتميز به الساحة السياسية والاقتصادية والاجتماعية من ترسيخ روح الحوار والتشارك كمرتكز لبلورة السياسات والتوجهات الإستراتيجية للبلاد. وهي روح تترسخ بفضل ما يبذله جلالة الملك من مبادرات رائدة تدعم مختلف دوائر الفعل الاقتصادي والاجتماعي وترسخ الثقة بأن تظافر المجهودات، في جو التفاهم والتعامل الديمقراطي، كفيل بتطوير قدراتنا على ربح رهانات الحاضر والمستقبل.

إن تراكم مؤشرات الإصلاح وتحسن الأوضاع هو الذي مكن الحكومة اليوم من تحضير ميزانية ذات قيمة مضافة مؤكدة.

لقد تميزت السنوات الأخيرة من زاوية نوعية السياسات الاقتصادية والاجتماعية المتبعة بكونها تشبعت بروح إصلاحية، إن حركية المشهد الاقتصادي والاجتماعي تبرز جدوى الإصلاحات التي تنفذ و هي اليوم محرك التطور ببلادنا.

• إصلاحات تحصين الذات الهوية التاريخية والحضارية للشعب المغربي تهم الشأن الديني، وموقع النساء وإعادة الاعتبار للأمازيغية والمصالحة مع الماضي والاهتمام بقضايا المهاجرين المغاربة.

• إصلاحات بنيات التأطير المجتمعي، تتعلق بالتعليم والإدارة والعدل والقطاع العام والثقافة والشباب وقضايا النساء والأطفال والمعاقين.

• إصلاحات قطاعات البنية التحتية وقطاعات الإنتاج: من اتصال والنقل، والماء، والطاقة، والسكنى والتعمير.

• إصلاحات أدت إلى وضع أسس سياسة قطاعية في السياحة والسكن والصناعة التقليدية ووضع لبنات التحول الفلاحي.

• إصلاحات القطاع المالي والبنكي وصلت الآن إلى مرحلة الجيل الثالث بعد إصلاح نظام البنك المركزي وتحسين قوانين السوق المالية وتمويل الخزينة وتمنيع القطاع التأميني وتنقية المؤسسات المالية نصف العمومية.

• إصلاحات ساهمت في تطهير المناخ الاقتصادي وعملت على تحفيز حقيقي للمبادرة الاستثمارية من خلال تأهيل التشريع الاقتصادي في مجمله وعلاقات الإدارة بعالم المقاولة.

هكذا فإن لحقول وأوراش التطور الاقتصادي التي تشهدها المملكة نتائج ملموسة لتراكمات الإصلاحات، فهي تتجلى في الأشغال الكبرى والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية وإصلاح قطاع التعليم والتكوين ومحاربة الأمية ومبادرات التشغيل وملف التغطية الصحية.

السيد الرئيس،

اعتبارا لمكونات مجلس المستشارين الموقر سأقدم مشروع الميزانية من خلال محورين: محور يتعلق بالأبعاد القطاعية والمحور الثاني يهم الأبعاد المجالية.

ففيما يتعلق بالأبعاد القطاعية لا بد أن أبرز أولا وقبل كل شيء أن النتائج المستخلصة من تنفيذ قانون المالية لسنة 2006، والأمر يبعد فقط شهر وبعض أيام من نهاية هذه السنة فنلاحظ:

أولا: تسجيل معدل نمو تجاوز كل التوقعات التي اعتمدناها معكم، حيث سيصل هذا المعدل إلى ما يزيد على 7.3% بفعل موسم فلاحي جيد والحمد لله، ولكن كذلك نتيجة التطور الذي عرفه الناتج الداخلي غير الفلاحي ب 5%. في حين لن يزيد عجز الميزانية على 2.7% مقابل نسبة 3.2 % المتوقعة.

ثانيا: تواصل التطور الذي سجلته الحسابات الخارجية نتيجة تحسن أداء الصادرات ب 14% إلى نهاية شتنبر، وارتفاع تحولات المغاربة المقيمين بالخارج ب 15% ومداخيل السياحة ب 25.8% وتدفقات الاستثمارات الخارجية. وهو ما يفسر ارتفاع مستوى الموجودات الخارجية أي التي وصلت إلى أكثر من 20

مليار دولار أمريكي أي ما يزيد على 130% من المديونية الخارجية.

وتتلخص الأهداف الكبرى لهذا المشروع في كونها ترجم متطلبات استمرارية برامج الإصلاحات والأوراش التي تعمل بها بلادنا.

هكذا نتوقع أن يصل حجم المداخيل إلى 128 مليار درهم مترتبة أساسا على تواصل التطور الإيجابي للمداخيل الضريبية، خاصة الضريبة على الشركات والضريبة على القيمة المضافة، ولن تزيد المداخيل المتوقعة للخوصصة على 4.5% ومعنى هذا أن هذه الميزانية مثل سابقتها لن تعتمد أبدا على مداخيل إيرادات الخوصصة.

على صعيد النفقات نتوقع ارتفاعا بنسبة 10% لتصل إلى أكثر من 135 مليار درهم، وهذه الزيادة راجعة بالأساس إلى تحيينات مرتبات موظفي ومستخدمي الدولة وإلى التحملات الاجتماعية المرتبطة بكتلة الأجور، وإلى إلى مساهمات التقاعد والاحتياط الاجتماعي وإمدادات لتعاضدية القوات المسلحة الملكية. فهذا النوع من التحملات سيكلف وحده 11.5 مليار درهم.

وبالنسبة لنفقات الدين العائم والدين القابل للاستهلاك تبلغ الاعتمادات المسجلة حوالي 59 مليار درهم. وقد ارتفعت بسبب إجراءات استثنائية خصت سنة 2006 وعلى رأسها تكلفة عملية المغادرة الطوعية وتحملات متأخرات الدولة إزاء الصندوق المغربي للتقاعد واسترداد تسبيقات البنك المركزي.

لكن هناك تحملات أخرى لميزانية الدولة ستسجل تواصلا في الارتفاع، ويتعلق الأمر بنفقات المقاصة التي تتزايد بشكل مستمر، وما خصص لها في السنة الفارطة كان مرتفعا بسبب ارتفاع سعر النفط، وارتفاع كذلك حتى سعر السكر.

وللتذكير فقط أمامكم، ففي سنة 2002 كانت اعتمادات صندوق المقاصة لا تزيد على 2.5 مليار وقفزت في السنة الحالية إلى 12.3 مليار لترتفع ربما في السنة القادمة إلى أكثر من 13 مليار درهم.

فيما يخص اعتمادات الاستثمار سنسجل معكم أن ميزانية 2007 ستعرف ارتفاعا مهما لنفقات الاستثمار، التي سترتفع بنسبة 20%، حيث ستنتقل استثمارات الدولة إلى استثمارات الوزارات إلى 26 مليار درهم بدل في المتوسط 20.5 في الخمس سنوات الفارطة.

وتجدر الإشارة -السيد الرئيس- إلى أن مجموع توقعات الاستثمارات العمومية، استثمارات الدولة، ستصل إلى 90 مليار درهم، تساهم فيها المقاولات ب61% ويساهم فيها كذلك صندوق الحسن الثاني والحسابات الخصوصية والجماعات المحلية.

رغم كل هذه التحملات لن يزيد مستوى العجز بالنسبة للميزانية المقدمة لكم على 3% معنى ذلك أن اقتصادنا أصبح أكثر مناعة وأن ضعيتنا الاقتصادية والمالية أصبحت أكثر سلامة. وسأعرض لهذه المقتضيات الجديدة المقترحة ضمن التطرق للقطاعات الاجتماعية والإنتاجية والتجهيزية..

بالنسبة للقطاعات الاجتماعية أولا أبدأ بها لأن 55% من ميزانيات الوزارة هي مخصصة للوزارات التي تعمل في إطار النسيج الاجتماعي.

ففي مجال التشغيل: الاعتمادات المرصدة برسم هذا المشروع، تهم عددا من البرامج والعمليات بدءا بتعزيز آليات التفاوض الجماعي وقدرات مفتشيات الشغل، مرورا بإحداث المرصد الوطني للشغل قصد إمداد السلطات العمومية بالمعطيات والتوجيهات الكفيلة بعقلنة آليات مصاحبة سوق الشغل وإنعاشه. وهو ما يبرز من خلال الدفع نحو تحديث عمل الوكالة الوطنية لإنعاش الشغل والكفاءات وتوسيع تمثيليتها الجهوية.

وتندرج مخصصات الميزانية في مجال التشغيل في إطار تفعيل ملموس لإجراءات إنعاش التشغيل لإحداث 200.000 منصب شغل في أفق 2008 عبر برامج "مقاولاتي " " وتأهيل" و" إدماج" وهو ما يتطلب إحكام التدخلات العمومية الرامية إلى ملاءمة مؤهلات الباحثين عن الشغل وتكييفها من خلال تكوين خاص للوصول إلى قابلية محققة للإدماج المهني.

ولذلك هناك اهتمام خاص بقطاع التكوين المهني، سواء من زاوية تقوية وتنويع مؤسساته وتأهيل جهازه الإداري والبيداغوجي أو عبر الحرص على تحسين الجودة في التكوين وتنمية قدرات التأطير.

وبقصد تقوية التماسك الاجتماعي وتقليص الفوارق الاجتماعية ومحاربة الفقر خصص المشروع اعتمادات لتفعيل استراتيجية التنمية الاجتماعية. ويرتكز هذا التفعيل على عمليات تستهدف الفئات التي تعاني من الهشاشة، وخاصة بالعالم القروي وجعلها تنتفع من الخدمات الأساسية.

فمن خلال توسيع مجالات تطبيق برامج الخدمات الاجتماعية وبرامج محاربة الأمية والتنشيط الاجتماعي بالأحياء وإنعاش الأنشطة المدرة للدخل وتدخلات وكالة التنمية الاجتماعية، كل ذلك يؤدي إلى توسيع وسائل وإمكانيات خوض معركة التنمية البشرية بنجاح.

فالمرحلة الأولى من انطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، بتوجيهات ومتابعة مباشرة لجلالة الملك، مكنت من اعتماد ثلاثة برامج أولوية استعجالية في سنة 2005 (محاربة الفقر بالوسط القروي، محاربة الإقصاء الاجتماعي بالوسط الحضري ومحاربة الهشاشة والتهميش).

وبرسم مرحلة 2006-2010 هناك برنامج شمولي يتلخص في أربعة محاور.

برنامجان على مستوى كل عمالات وأقاليم المملكة يخصان من جهة دعم العمليات ذات الوقع الكبير على التنمية البشرية بشكل عام وفي كل الجماعات القروية والحضرية. ومن جهة ثانية تركيز الاستهداف على الذين يعانون الهشاشة القصوى ويحتاجون إلى الرعاية المباشرة.

برنامجان يخص كل واحد منهما وسطا معينا وخصاصا اجتماعيا معينا فهناك برنامج لمحاربة مختلف أوجه الإقصاء الاجتماعي في الوسط الحضري تهم 264 حيا حضريا. وهناك برنامج يستهدف مواجهة المظاهر الصارخة للفقر داخل 403 جماعة قروية.

ولغاية حماية الأسرة والطفولة ودمج الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، وتشمل العمليات الأساسية لهذا القطاع تفعيل مخطط العمل الوطني من أجل الطفولة وتقوية آليات تحسين ظروف عيش المرأة ومحاربة ظواهر العنف وتشغيل الخادمات القاصرات وتطوير العناية بالأشخاص المعاقين.

وبالنسبة لقطاع التربية الوطنية، توجد إجراءات استكمال أهداف الميثاق الوطني على رأس قائمة الإعتمادات المرصدة برسم مشروع هذه الميزانية 2007. فهناك أولا مواصلة مجهود تعميم التعليم عبر تكثيف شبكة المدارس والتقليص من الفوارق الجهوية في ميداني التعليم الأساسي والإعدادي، إضافة إلى تقوية آليات استراتيجية دعم التمدرس ومحاربة ظواهر الانقطاع والهدر المدرسي.

وإلى جانب المجهودات ذات الطابع الكمي، هناك عمل للارتقاء بمستوى التعليم عبر تحسين جودة التلقين والبرامج وتعزيز نظام الحكامة عبر اللامركزية والترشيد في المصاريف وتعبئة جمعيات الآباء والجماعات المحلية والمقاولات لصالح إنعاش العمل البيداغوجي والحياة المدرسية.

وفي ميدان محاربة الأمية وتطوير التربية غير النظامية، تتوخى البرامج توسيع صيغ الشراكة مع الجمعيات لإعادة الإدماج في الحياة المدرسية والعملية ولتحسين التكوين الأساسي للبالغين والنهوض بمشروع محو الأمية وتكوين المؤطرين لغرض تعليم الكبار.

وتهم اعتمادات التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر توسيع شبكة التجهيزات الجامعية وتأهيل مرافق الأحياء الجامعية وإحداث مؤسسات جديدة لمواكبة تزايد أعداد الطلبة وخلق التخصصات العلمية والتكنولوجية المواتية. هذا وستتميز سنة 2007 بتكريس هدف الشروع في الرفع من قدرات التكوين في مسلكيات الهندسة(10.000 مهندس في أفق 2010) بتظافر جهود الجامعات والمدارس العليا.

ولتفعيل استراتيجية الحكومة الرامية إلى النهوض بالقدرات الاستشفائية وبتعميم التغطية الصحية وتوسيع الشرائح المنتفعة منها تسجل الميزانية تزايدا في الإعتمادات المخصصة لهذه الوزارة، بما يبرز حرص الحكومة على تقوية دينامية الإصلاح والتحديث الاستراتيجي لقطاع الصحة من زاوية عرض الخدمات وتأهيل وتوسيع الشبكة العلاجية والاستشفائية وكذلك من زاوية إنجاح حقول التغطية الصحية.

وإلى جانب السلامة الجسدية هناك طبعا السلامة الروحية والفكرية. فالاعتمادات المرصدة لفائدة الأوقاف والشؤون الإسلامية تندرج بشكل متصاعد في إطار استراتيجية شاملة ورصينة لإصلاح الحقل الديني مع ما يتطلبه ذلك من تكوين للأئمة والمرشدين والمرشدات وتشييد وصيانة بيوت الله.

والإعتمادات المخصصة لقطاع الثقافة تروم مواصلة إنجاز المشاريع الثقافية الكبرى وتأهيل وصيانة المآثر التاريخية وبنيات التأطير الثقافي من متاحف وخزانات ومعاهد موسيقية، هذا مع العلم بأن الصندوق الوطني للعمل الثقافي يتوفر الآن على موارد متزايدة تجعله أداة فاعلة لمساندة السياسية الثقافية..

وفي مضمار تأطير الشباب ستخصص الإعتمادات للعمليات الكبرى من قبيل " العطلة للجميع" والتي تزايدت أعداد المستفيدين منها وتأهيل دور الشباب وبرامج القراءة والسينما وتوسيع شبكة روض الأطفال والنوادي النسائية.

وبالنسبة لأنشطة الرياضة هناك متابعة بناء وتجهيز الملاعب الكبرى ومجهودات تحديث الممارسات الرياضية وضمان إنجازاتها من خلال تحديث حكامة الجماعات وتكوين النخب الرياضية.

وفيما يخص قطاع الإسكان، والذي يتداخل بعده الاجتماعي مع بعده الإنتاجي، هناك بطبيعة الحال مخصصات صندوق التضامن للسكنى والتي تصل إلى أكثر من 1.3 مليار، إضافة إلى نفقات استثمار هذه الوزارة، فالبرامج والعمليات المتعلقة بالقضاء على السكن غير اللائق وتنمية السكن الاجتماعي والارتقاء بالنسيج الحضري وتأهيل المدن العتيقة، كلها تتكامل لجعل السياسة الجديدة للسكن تعطي نتائج ملموسة في الأمد القصير والمتوسط في إطار الحرص على تحسين جودة البنيات وفتح مناطق جديدة للتعمير وإحداث مدن جديدة وبلورة وثائق التعمير.

وإذا كان –السيد الرئيس– الطابع الاجتماعي لمشروع هذه الميزانية قد برز من خلال نسبة الاعتمادات، فهو كذلك واضح على مستوى الإجراءات التي أتى بها، وعلى رأسها:

مراجعة نظام الضريبة على الدخل، عملا بالتزام التصريح الحكومي الذي قدمه السيد الوزير الأول أمامكم، والمتعلق بتخفيض معدلات الاقتطاع الضريبي على المداخيل.

هكذا ستنتقل عتبة التضريب من 20.000 درهم إلى 24.000 درهم، وبذلك ستستفيد فئات واسعة من مأجوري القطاع العام والخاص وفئات المستقلين من التجار والحرفيين والمهن الحرة. ستستفيد كلها من هذا الإجراء. عدد الذين سيستفيدون من هذا الإجراء 3 مليون ملزم وسيعفى من هذه الضريبة 285.000 ملزم.

كذلك هناك عنصر ترسيم المستخدمين المؤقتين في إطار استمرارية الإجراءات التي اتخذت منذ 2001 والمتعلقة بإحداث 31.000 منصب مالي لصالح هذه الفئة، إضافة إلى إحداث 7000 منصب داخل الإدارة.

القطاعات المنتجة:

تمشيا مع تطور وظائف الدولة ومهام المرافق العمومية، تقوت آليات مصاحبة الدولة للقطاعات المنتجة، مصاحبة تحترم مناخ الانفتاح الاقتصادي وتضمن المنافسة بين مبادرات ومشاريع الخواص.

فبالنسبة للبرامج المعتمدة برسم سنة 2007 في قطاع الفلاحة والتنمية القروية هذه البرامج تنطلق من مستلزمات تعزيز تنافسية الفلاحة المغربية أمام آفاق إعمال اتفاقات التبادل الحر من متطلبات تقليص تبعية الإنتاج لتقلبات التساقطات المطرية.

ولذلك تتلخص هذه البرامج في تثمين وعقلنة استعمال الموارد المائية وتنمية مناطق البور وتطوير التعليم والتكوين الزراعي وتنمية قدرات الإنتاج الحيواني والزراعي الوطني.

وفي ميدان التنمية الغابوية تهدف الإعتمادات إلى محاربة السلوكات المؤدية لاندثار الغابات والغطاء النباتي والوقاية من زحف التصحر وحماية تنوع المجال الطبيعي عبر عمليات التشجير والوقاية من الحرائق والاستعمالات غير الرشيدة للثروة الغابوية.

وبخصوص قطاع الصيد البحري تهم العمليات الكبرى المبرمجة تهيئة قرى الصيادين ونقط التفريغ وتعزيز البحث لمواكبة التغييرات التي تطرأ على المصايد وتقوية آليات التتبع والمراقبة لتأمين الثروة السمكية وضمان الجودة، إضافة إلى تعزيز مؤسسات التكوين المهني.

وفي مجال الطاقة ستتميز العمليات الموجودة داخل الميزانية بانكباب متقد على إصلاح القطاع. وإضافة إلى إجراءات تأمين التزود وتعميم الاستفادة من الطاقة الكهربائية وتنويعها والسهر على تنويع المصادر الطاقوية، ترمي الاستراتيجية الجديدة ضمان تطبيق سليم للتحرير التدريجي للأسواق وتشجيع الاستثمارات وتوسيع صيغ الشراكة في مضمار إنتاج وتوزيع المحروقات والكهرباء.

وتجدر الإشارة هنا إلى إجراء يهم تخفيض معدل الضريبة على القيمة المضافة التي تخص تجهيزات الطاقة الشمسية.

وضمن القطاعات المنتجة الأساسية هناك قطاع المعادن والذي يختزن ثروات هائلة يتطلب استغلالها تخويل إمدادات للمؤسسات العمومية العاملة بالقطاع لتطوير التنقيب وتحضير أرضيات وصيغ التشارك مع القطاع الخاص.

وبالنسبة للسياحة والتي تتطور ضمن أفق مؤطر بأهداف المخطط الأزرق فإن حلقات تطبيق هذه الإستراتيجية تنفذ بشكل ملموس، وهو ما نلمسه في تقدم عمليات تهيئة المحطات السياحية الجديدة وإبراز الواجهات السياحية الثقافية للمغرب وتنمية قدرات السياحة القروية والسياحة الداخلية وتحرير النقل الجوي والرفع من ميزانية الإشهار وتطوير مؤسسات التكوين المهني وتقوية آليات تمويل المشاريع السياحية.

وعلى صعيد الصناعة التقليدية ستعرف سنة 2007 انطلاق العمل باستراتيجية جديدة للارتقاء بوضع الحرف، في بعديها الثقافي والاجتماعي معا. وعلى غرار قطاع السياحة، قد أصبحت هناك في هذا القطاع أهداف مسطرة محددة في الزمن، هذا الزمن هو أفق 2015.

وتعتمد هذه الاستراتيجية على تطور الإطار المؤسساتي للقطاع وعلى مخططات للتنمية الجهوية، تهم تقوية البنيات التحتية وتحديث أساليب التكوين وضمان الحفاظ على الموروث الفني.

لابد هنا السيد الرئيس ونحن بصدد تقديم مشروع هذه الميزانية أن نسجل أهمية اليوم الذي أعلن فيه السيد الوزير الأول بالدار البيضاء عن مبادرات لصالح قطاع التجار والحرفيين والمهنيين.

مبادرات تم إقرارها خلال هذا اليوم تهم:

- تجاوز التعقيدات والمعوقات التي يعاني منها قطاع الصنائع والحرف من خلال السهر على مراجعة نظام التصنيف مثلا.

- دعم آليات التمويل من خلال جمعيات القروض الصغرى لفائدة التجار والمهنيين ذوي المداخيل المحدودة، إضافة إلى تحفيز الأبناك على توفير منتجات مالية جديدة وتطوير آليات الضمان.

- وضع نظام للتغطية الصحية وأسس نظام التقاعد لهذه الفئات بتعاون مع بريد المغرب وشركات السلفات الصغرى وشركات التأمين.

- الاستفادة لهذه الفئات من التجار والحرفيين من برامج السكن الاجتماعي وآليات تمويله.

وفيما يخص الإجراءات الجبائية ذات العلاقة مع أنشطة الإنتاج، تجدر الإشارة بالنسبة لهذه الميزانية إلى إصدار المدونة العامة للضرائب في إطار هذا المشروع، وهذا يعد مكسبا لكم كبرلمان وبالنسبة لبلادنا، مكسبا من حيث زاوية التوضيحات التي أتت بها المدونة ومن حيث مزية التدوين.

وعلى صعيد الإجراءات الجبائية الجديدة المقترحة في المشروع هناك طبعا كما ذكرت إصلاح نظام الضريبة على الدخل ولكن كذلك تخفيض الحقوق الجمركية بهدف الحد من التهريب أو بهدف تقوية انفتاح البلاد أو بهدف دعم تنافسية القطاعات المصدرة(النسيج والجلود) إضافة إلى المشروع الذي سيقدم من طرف السيد وزير الداخلية والمتعلق بإصلاح الجبايات المحلية. والذي يهدف إلى حد كبير إلى خلق علاقات جديدة بين المقاولة والجماعات المحلية والتقليل من عدد الرسوم والجبايات.

أنتقل السيد الرئيس إلى قطاعات البنيات التحتية:

في مجال التجهيز الطرقي، ستعرف سنة 2007 مواصلة إنجاز البرامج الرامية إلى تسريع وتيرة إنجاز شبكة الطرق السيارة والمدار المتوسطي والطرق القروية. وكذلك مواصلة عمليات صيانة الطرق وبناء وإصلاح المنشآت الفنية وتعزيز التدخلات الهادفة إلى السلامة الطرقية وإنجاز الدراسات التقنية المؤطرة لمشاريع القطاع.

في قطاع الموانئ سيعرف هذا القطاع بدوره تحولات كبرى بعد تعديل الإطار القانوني المنظم للمجال الميناءي المغربي. كما سيشهد مواصلة أشغال بناء وتوسيع عدد من الموانئ (بوجدور/ المضيق) إضافة إلى استكمال الأشغال بميناء طنجة المتوسط الذي ستنتهي إن شاء الله في بداية الصيف من 2007، وهذا المشروع يشكل معلمة لانفتاح شمال المغرب، بل المغرب في كليته على المجال المتوسطي وعبر ذلك على العالم.

ولتطوير قطاع النقل يهدف الغلاف المالي المخصص لميزانية الاستثمار إنجاز عمليات توسيع قدرات النقل السككي، والذي ستعرف شبكته عمليات تجديد وتحديث وتثنية وبناء المحطات، كما أنه يتوخى وضع اللبنات الضرورية للإحكام اللوجيستيكي الذي

تضمن تكامل مختلف وسائل النقل خدمة لمختلف القطاعات والحاجيات.

وفي مجال إعداد التراب الوطني والبيئة، هناك إعداد المخططات الجهوية ووضع الإطار القانوني لإعداد التراب وبلورة استراتيجيات وقاية للمجالات الهشة وبرامج لمحاربة التلوث وحماية الموارد الطبيعية وعلى رأسها الماء.

وفي هذا الإطار لابد من الإشارة إلى إحداث حسابين جديدين لمساندة سياسة البيئة والتطهير، كذلك يتوالى مجهود تشييد السدود لتغطية حاجيات الفلاحة والحواضر وللوقاية من الفيضانات.

فمن خلال تشييد وصيانة المنشآت المائية، تنجز بلادنا تقدما في تزويد الساكنة بالماء وخاصة تغطية العالم القروي. وبواسطة تعزيز القدرات التقنية والمالية لوكالات الأحواض المائية وتشجيع تقنيات وأنظمة اقتصاد الماء في مجال السقي وعقلنة الاستعمالات الحضرية، يتم إعمال تدريجي للسياسة المائية.

وتنضاف طبعا إلى قطاعات هذه البنيات قطاعات أخرى لم أتحدث عليها أنكم ستدرسونها مع السادة الوزراء المختصين، ويتعلق بالقطاعات الإدارية، بقطاعات الدفاع الوطني، بقطاعات الداخلية والأمن والعدل والدبلوماسية وتأطير العلاقات المؤسسية بين المرافق الوزارية والمصالح الإدارية والمؤسسات المنتجة والاهتمام بقضايا التجارة الخارجية.

وهي طبعا قطاعات مهمة تحظى باعتمادات للتسيير وللاستثمار ستقدم تفاصيلها ضمن مداولاتكم في اللجن المختصة.

السيد الرئيس، أنتقل الآن إلى القسم الثاني اعتبارا كذلك لخصوصية هذا المجلس الموقر، ويتعلق بالأبعاد المجالية.

يرتبط الاهتمام بعمل الجهات والقضايا الجهوية بما لنا جميعا من حرص أكيد على ترسيخ أسس الديمقراطية المحلية. ولذلك فإن إعطاء محتوى ملموس للمشروع الديمقراطي الحداثي الذي يرعاه جلالة الملك نصره الله يستدعي إضفاء نفس جديد على سياسة اللامركزية وتحضير قواعد جديدة لتعميق استراتيجية البناء الجهوي.

وضمن نفس المنظور تم التعديل داخل الميزانية، وهذا تعديل كيفي مهم البيان الموازني قصد جعل تصنيفاته تغتني بإدماج العنصر الجهوي ضمن الرموز المرجعية للإعتمادات المفتوحة. فابتداء من قانون المالية لسنة 2007 سنتوفر على مستوى ميزانية الاستثمار على كل التوضيحات الخاصة ببيان مواقع أهم للمشاريع العمومية، معنى ذلك أن بالنسبة لكل الاعتمادات سيكون لكم رقم خاص يوجهكم إلى الجهة التي تهم الاستثمار

وعلى المستوى المحلي سنصل إلى نفس مستوى الضبط من خلال المخطط المحاسبي الجديد الذي يضمن انسجام وتوحيد كيفية تقديم الميزانيات الجماعية وملاءمتها مع مقتضيات المدونة العامة للتنميط المحاسبي. إن الضبط المتوخى هنا هو ضبط للحسابات ولوضعية ممتلكات الجماعات، المنقولة منها والعقارية.

إن هذا التوجه ينسجم كذلك مع المراجعة التي ستشمل جوانب من النظام الجماعي بعد مرور 30 سنة على ظهير 1976 والأمر هنا يهم التجربة الجماعية ببلادنا، التي هي تجربة مطالبة بإعادة النظر في نمط التكفل بمجالات العيش المباشرة للمواطنين والارتقاء بها إلى مجالات التنمية الاقتصادية في بلادنا والاجتماعية.

وضمن هذا التصور سأعطي فكرة حول جغرافية استثمارات الدولة، ولكن كذلك تدخلات صندوق الحسن الثاني والمؤسسات العمومية.

والجدير بالذكر أن تقديم هذا التوزيع وبهذا الشكل يمدنا بصورة على نوعية المشاريع في كل جهة ويمكننا من تصور الانعكاسات الإيجابية التي ستجنيها مختلف الجهات من هذا المجهود العمومي الذي سيكون رافعة لمبادرات القطاع الخاص.

هذا من جهة ومن جهة أخرى وعلى ذكر الانعكاسات المجالية للاستثمارات العمومية، وجب التمييز بين مشاريع ذات إشعاع ترابي إقليمي ومشاريع ذات إشعاع جهوي ومشاريع ذات إشعاع بين الوطني والجهوي، كما هو الشأن بالنسبة لمشاريع التجهيزات الكبرى مثلا السدود أوالطرق السيارة، أو المطارات، أو الموانئ..

كذلك من جهة ثالثة فإن تقديمي هذا سيرتكز على مقاربة تجميعية للجهات الستة عشر في سبع مناطق كبرى. وقد تم اعتماد هذا التجميع توخيا للتجانس الاقتصادي والجغرافي. وعلى أساس هذه المجموعات يظهر التوزيع بين التركز المجالي للاستثمارات العمومية، وهذا شيء طبيعي ما دام التوزيع يتغير حسب توطن المشاريع من سنة إلى أخرى، فهناك أنواع من المشاريع لا تشمل إلا

جهات معينة، بينما هناك مشاريع تشمل مختلف جهات المملكة وأحيانا كل أقاليم المملكة كما هو الشأن بالنسبة لمشاريع السكن والعمران والتجهيزات الأساسية.

المجموعة المجالية الأولى: جهات الدار البيضاء الكبرى والشاوية وردیغة:

المشاريع متنوعة:

- الطرق السيارة: تثليث المقطع الرابط بين الرباط والدار البيضاء ومواصلة إنجاز أشطر سطات – مراكش.

- المطارات: المطار الجديد لبنسليمان وتقوية البنيات التحتية وتجهيزات السلامة لمطار محمد الخامس ومحطة المسافرين.

- الموانئ: تهييء وتقوية الأرصفة والتجهيزات لميناءي البيضاء والمحمدية.

- السكك الحديدية: تثنية خطي النواصر الجرف الأصفر وسيدي العابد سطات وتجديد خط مراكش سطات.

- السدود: سد عين كواشية بعمالة الصخيرات – تمارة وتهيئة حوض وادي المالح.

- الطاقة: مواصلة أشغال تحديث المحطة الحرارية بالمحمدية.

- الصناعة: إنجاز البنيات التحتية للمنطقة الصناعية سيدي البرنوصي وإنشاء مشاتل المقاولات بسطات والحظيرة الصناعية بالنواصر وتأهيل المناطق الصناعية بحي مولاي رشيد بالبيضاء وسطات وبرشيد.

- التعليم العالي: متابعة إنجاز كلية جديدة للحقوق بعين السبع وبنايات مؤسسة جامعة الحسن الثاني عين الشق المحمدية والحسن الأول بسطات وكلية متعددة الاختصاصات بخريبكة والمدرسة العليا للتكنولوجيا ببرشيد.

- التكوين المهني: بناء 6 معاهد عليا للتكنولوجيا التطبيقية بالبيضاء ومعهد بالمحمدية.

المجموعة المجالية الثانية: الرباط سلا زمور زعير/ الغرب شراردة بني حسين/ طنجة تطوان.

البرامج:

* الموانئ: مواصلة أشغال مشروع طنجة المتوسط في أفق إنجازه في منتصف 2007 مع استمرار أوراش التوسيع والتي تشمل رصيف الهيدروكاربونات. وتوسيع الحاجز الشمالي لميناء طنجة ورصيف الصيد به وتقوية الحاجز الجنوبي لميناء المهدية.

* السدود: إنهاء أشغال تعلية سد سيدي محمد بن عبد الله وبناء سد مارتيل،

* الطاقة: إنشاء الحظيرة الهوائية لإنتاج الكهرباء بطنجة.

* الطرق السيارة: استكمال إنجاز الشطر الرابط بين تطوان والفنيدق والمقطع الرابط بين واد الرمل والشبكة الوطنية.

* الفلاحة: مواصلة توسيع المناطق السقوية باللوكوس وسهل الغرب واستصلاح البور بمنطقتي سيدي قاسم والخميسات وإنجاز مشروع التنمية الغابوية بشفشاون.

* الصيد البحري: إنجاز نقط تفريغ بتارغة شفشاون وأبي رقراق وبناء قرى الصيادين بشماعة بالشاون.

* الرياضة: مواصلة إنجاز المركب الرياضي بطنجة والمسبح المغطى بالقنيطرة.

* التعليم والتكوين: إنهاء بناء المركز الفلاحي لوالماس ومركز الصناعة التقليدية بسلا وبناء مقر جامعة ابن طفيل والكلية المتعددة الاختصاصات بالعرائش والمركب الرياضي لتطوان.

* الثقافة: مواصلة بناء المعهد الوطني لعلوم الآثار ومتحف الفنون المعاصرة والمكتبة الوطنية والمتحف الملكي للتراث والحضارات والمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية بالرباط.

السكك الحديدية: الربط السككي طنجة – المتوسط، وتصحيح مسار خط طنجة مشرع بلقصيري.

* الصناعة: مواصلة إنجاز منطقة الأنشطة الاقتصادية بزعير عين عودة وتأهيل المنطقة الصناعة الساكنية بالقنيطرة والمنقطة الصناعية بالتقدم بالرباط.

* السياحة: تهيئة منطقة اللوكسوس بالعرائش 507.

* العدل: بناء محكمة للاستئناف بتطوان ومحكمة ابتدائية بطنجة.

* التهيئة العمرانية: مشروع أبي رقراق.

المجموعة المجالية الثالثة: فاس بولمان / مكناس تافيلالت

وهنا أريد أن أشير إلى أهمية الحدث الذي حدث تحت إشراف السيد الوزير الأول، والذي أدى إلى انطلاق صيغة واعدة للتعاون بين الجهتين في هاذين القطبين قطب فاس وقطب مكناس مع

امتداداهما إلى مناطق الصحراء، وامتدادهما كذلك إلى الشمال وإلى الجبال.

البرامج:

– السدود: بناء سد سهب البركة ببرلمان؛

– الطرق السيارة: تحضير انطلاق الطريق السيار فاس وجدة؛

– السكك الحديدية: مواصلة أشغال تثنية وتغيير مسار خطي سيدي قاسم مكناس ومكناس فاس؛

– الطاقة: إنجاز مركب هيدروكهربائي بالبرج؛

– الصناعة: إنشاء مشتل للمقاولات بخنيفرة وحظيرة صناعية بعين الشكاك (صفرو) وتأهيل مناطق صناعية بالدكارات بفاس وسيدي إبراهيم بفاس

– الفلاحة: مواصلة إنجاز مشروع التنمية القروية المندمجة للري الصغير والمتوسط بالراشيدية وبولمان وخنيفرة وحماية المناطق الغابوية لإقليم إفران ؛

– الصحة: مواصلة تشييد المركز الاستشفائي الجديد بفاس؛

– التعليم العالي: بناء مقر جامعة القرويين ومدرسة العلوم التطبيقية بفاس والكلية متعددة الاختصاصات بالراشيدية وخنيفرة والمركب الرياضي لجامعة مولاي إسماعيل بمكناس.

المجموعة الرابعة: عبدة دكالة / تادلة أزيلال

المشاريع:

– الموانئ: بناء رصيف متعدد الاختصاصات بالجرف الأصفر وتجهيز هذا الميناء برافعات ذات طاقة عالية؛

– السكك الحديدية: تثنية الخط الرابط بين ميناء الجرف الأصفر والنواصر؛

– الفلاحة: مواصلة برنامج استصلاح المنطقة العليا لعبدة دكالة وإنهاء برنامج المناطق السقوية لسيدي بنور وسيدي إسماعيل ومشروع التنمية المندمجة لأزيلال وإعادة تأهيل شبكة الري الكبير لدائرة دكالة؛

– الصناعة والمعادن: إنشاء وحدتين لإنتاج الحامض الفسفوري من طرف المكتب الشريف للفوسفاط والأسمدة بشراكة مع مجموعة برازيلية ومجموعة صينية بالجرف الأصفر؛

– الصيد البحري: إنشاء نقط تفريغ بالواليدية وبدوزة بالجديدة؛

– السياحة: تجهيز محطة مازاكان قرب مدينة الجديدة؛

– العدل: بناء محكمة الاستئناف بالجديدة؛

– التعليم العالي: بناء مقر جامعة مولاي سليمان وكلية متعددة الاختصاصات ببني ملال.

المجموعة الخامسة: سوس ماسة درعة / العيون – الساقية الحمراء – بوجدور / وادي الذهب – لكويرة / كلميم – السمارة

المشاريع:

– الموانئ: بناء رصيف جديد بطرفاية ومواصلة إنجاز ميناء بوجدور وتقوية رصيف الفوسفاط؛

– الطرق السيارة: إنجاز خط مراكش أكادير؛

– المطارات: إحداث محطة للمسافرين بالداخلة؛

– السدود: تقوية سد عبد المومن (تارودانت) وحماية مدينة كلميم من مخاطر فياضانات واد ام العشر؛

– الفلاحة: تأهيل الري الصغيرة والمتوسط بمنطقة دادس، واستصلاح أراضي البور بدوائر طاطا وتارودانت؛

– الصيد البحري: إحداث قرى الصيادين بالأقاليم الصحراوية وأكادير؛

– السياحة: تهيئة محطة موكادور ومحطة تغازوت والشاطئ الأبيض؛

– الصناعة: مواصلة وضع مخطط مديري لإنجاز البنية التحتية الملائمة لاستقبال الاستثمار الصناعي والمناطق الحرة للعيون والداخلة وإنجاز منطقة للأنشطة الاقتصادية بأيت ملول ومشتل للمقاولات بورزازات؛

– السكن: تهيئة تجزئات سكنية بالمناطق الصحراوية وإعادة هيكلة الأحياء غير النظامية ودعم مشاريع البناء الذاتي وتقوية البنيات التحتية الجماعية (العيون، والداخلة، والسمارة وبوجدور)

– الماء الصالح للشرب: مواصلة أشغال برنامج تزويد مدينة أكادير وناحيتها؛

– التعليم العالي: إنجاز كلية الحقوق ومدرسة للعلوم التطبيقية وبناء مقر بجامعة ابن زهر بأكادير والمدرسة العليا للتكنولوجيا بالعيون وكليتين متعددتي الاختصاصات (بتارودانت وإنزكان)

– الرياضة: مواصلة بناء المركب الرياضي بأكادير وقاعات متعددة الاستعمالات (كلميم، تزنيت وزاكورة)

بالنسبة لهذه المنطقة هناك برامج ومشاريع أخرى تتعلق بتنمية الأقاليم الصحراوية للفترة 2004 -2008 بغلاف إجمالي يتجاوز 7.2 مليار درهم بمشاركة من ميزانية الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات المحلية والفاعلين المحليين.

وهو مخطط يهم إنعاش قطاع السكن والتنمية الحضرية والصيد البحري والماء الشروب والبنيات الأساسية والأنشطة المنتجة والتعليم التقني والتكوين المهني وإنعاش التشغيل.

المجموعة السادسة: مراكش – تانسيفت – الحوز

هذه المجموعة تعرف تطورا كبيرا في مجال تجهيزات القطاع الخاص البرامج الحكومية:

- السدود: بناء سد تاسكورت بشيشاوة والماء الصالح للشرب وسد ويركان بمراكش؛
- المطارات: توسيع محطة المسافرين؛
- الطرق السيارة: استكمال شطر الرحامنة - مراكش والشروع في الربط بين مراكش وأكادير؛
- الفلاحة: مواصلة إنجاز مشروع تنمية الدائرة السقوية بالحوز ومشروع التنمية المندمجة للمناطق الجبلية لدائرتي أمزميز وآسني وتنمية الحوض المائي لأوريكا؛
- الصناعة: تحويل الوحدة الفسفورية بآسفي؛
- السياحة: استصلاح منطقة أكدال بمراكش؛
- الطاقة: استكمال أشغال المحطة الهوائية لرأس سيم(الصويرة)؛
- التعليم: بناء مقر جامعة القاضي عياض وكلية متعددة الاختصاصات بآسفي ومركز التعليم الفلاحي بشيشاوة ومركز التكوين للصيد البحري بالصويرة؛
- الصحة: مواصلة بناء المركز الاستشفائي الجامعي لمراكش؛
- الرياضة: مواصلة أشغال المركب الرياضي وإنجاز مسبح مغطى بمراكش.

المجموعة السابعة: الجهة الشرقية/ تازة– الحسيمة

المشاريع:

- السدود: مواصلة إزالة الترسبات بحقينة سد مشرع حمادي؛

الطرق السيارة: تهييء متطلبات إنجاز الطريق السيار فاس وجدة؛

- الموانئ: مواصلة أشغال توسيع ميناء الحسيمة؛
- السكك الحديدية: انطلاق إنجاز الخط الرابط بين تاوريرت والناظور؛
- الطاقة: إنجاز الوحدة الحرارية لعين بني مطهر؛
- الفلاحة: مواصلة إنجاز مشروع استصلاح الدائرة السقوية لساهلة (تاونات) وإنجاز مشاريع تنمية المراعي والتنمية المندمجة بالجهة الشرقية؛
- الصناعة: إنجاز منطقتين حرتين (بني أنصار/ الناظور) وحظيرتين صناعيتين ببركان والناظور؛
- الصيد البحري: إنجاز نقطة تفريغ المراكب بباديس(الحسيمة) ؛
- السياحة: مواصلة إنجاز محطة السعيدية؛
- الصحة: الشروع في بناء مركز استشفائي جديد بوجدة؛
- التعليم العالي: متابعة إنجاز كلية الطب والصيدلة (وجدة) وكليتان متعددتا الاختصاصات (الناظور وتازة) ومدرسة العلوم التطبيقية (الحسيمة).

وبطبيعة الحال ينضاف إلى هذا النوع من المشاريع العمومية ذات التنوع القطاعي منجزات الجماعات الترابية وعلى رأسها الجماعات المحلية.

وغني عن البيان أن المالية المحلية عرفت تطورات إيجابية بفعل التزايد الذي انعكس في الفترة الأخيرة على حصتها من إيراد الضريبة على القيمة المضافة.

وإذا أضفنا إلى ذلك انعكاسات ما تنفقه المجالس الجهوية من ميزانيتها والقروض الممنوحة من طرف صندوق التجهيز الجماعي سنجد أن الحجم الإجمالي لموارد الجماعات الترابية يصل إلى 14.5 مليار درهم، بحيث أنه تضاعف حوالي 20 مرة منذ انطلاق التجربة الجماعية في سنة 1976.

هناك طبعا تحملات مترتبة على مهام ووظائف التسيير الجماعي تناهز 11 مليار درهم وحوالي 60% تخصص لنفقات الموظفين، وهذا يتطلب مراجعة في اتجاه تخفيف هذه الأعباء وترشيد الإنفاق الجماعي والنهوض به ليساهم في الارتقاء بمجالات العيش المحلية، وهو ما تسعى وزارة الداخلية بلوغه انطلاقا من التئام المناظرات المنظمة في هذا المجال.

وبطبيعة الحال إذا ما تمعنا في التوزيع المجالي، الجهوي والإقليمي، لميزانيات الجماعات سنرى أنها تعكس إلى حد ما الدينامية الاقتصادية في بعدها الترابي من جهة وأنها كذلك تترجم وجود آليات لإعادة التوزيع والعدالة الترابية من خلال انتشار البرامج الوطنية ومخصصات الميزانيات القطاعية وبرامج العملات والأقاليم والجهات ومبادرات جمعيات المجتمع المدني العاملة في حقل التنمية المحلية.

السيد الرئيس،

إن الوقوف على هذا التنوع القطاعي والمجالي في البرامج وفي مشاريع الاستثمارات العمومية يوضح أن المشروع الذي تقدمه الحكومة أمامكم اليوم مشروع يسعى إلى دعم مكتسبات وقدرات بلادنا على إنجاز المزيد.

إن المشروع يحمل في ثنايا إجراءاته ومشاريعه الاقتناع بقدرة المغرب على التقدم.

إنه مشروع يترجم الثقة. الثقة في قدرة المغرب على مواجهة مختلف التحديات.

إننا جميعا، من خلال تعبئتنا لإنجاح المشروع الحداثي الديمقراطي تحت قيادة جلالة الملك محمد السادس نصره الله سنتغلب على إكراهات الماضي وتدبير مستلزمات الحاضر وسنحضر بتفاؤل وإرادية لمستقبل يتقوى فيه تلاحم مكونات المجتمع المغربي في سياق الطمأنينة والتطور.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس المجلس:

شكرا للسيد وزير الاقتصاد والمالية والخوصصة.

حضرات السيدات والسادة أريد باسم المجلس أن أتقدم بالشكر للسيد الوزير الأول والسيدة والسادة الوزراء على حضورهم ومشاركتهم في هذه الجلسة التي خصصناها لتقديم القانون المالي لسنة 2007. فشكرا لكم جميعا وننتقل إلى الجلسة الثانية المخصصة للتشريع.